أجساد محطَّمة ونفوس معذَّبة

تعرُّض المعتقلين في العراق للمعاملة السيئة والإهمال

منظمة العفو الدولية

تفشت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في العراق قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، واستمرت في السجون ومراكز الاعتقال التي تسيطر عليها قوات الائتلاف والحكومة العراقية الجديدة. فمنذ عام 2004، تعرض المشتبه بهم المحتجزون في السجون العراقية للتعذيب المنظَّم، ولقي عشرات المعتقلين حتفهم نتيجةً لذلك. وبعد أن سلمت قوات الولايات المتحدة عشرات الآلاف من السجناء إلى مراكز الاحتجاز العراقية في الفترة بين مطلع عام 2009 ويوليو/تموز 2010 بدون ضمانات بحمايتهم، فإن من المرجح أن يظل التعذيب وإساءة المعاملة متفشيين على نشطاق واسع. وإن لمثل هذه الانتهاكات تأثيراً مدمراً على الضحايا، ليس أثناء تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة فحسب، وإنما على الأغلب، على مدى سنوات بعد ذلك، وربما مدى العمر. وثمة حاجة إلى تحرك عاجل لوضع حد لنمط الانتهاكات ومساعدة الضحايا وعائلاتهم.

© Private

فقد قالت سمر سعد عبدالله، البالغة من العمر 27 عاماً، إنها تعرضت للضرب على باطني قدميها – وهو نوع من التعذيب يسمى «الفلقة» – وللصعق بالصدمات الكهربائية لإرغامها على «الاعتراف» بجريمة قتل عمها وعائلته من أجل المال. واستناداً إلى «اعترافها»، حُكم عليها بالإعدام في عام 2005، وتم تأييد الحكم في عام 2007. ولم يصدر القاضي أمراً بالتحقيق في مزاعم التعذيب. وقالت إن خطيبها هو الذي نفذ عمليات القتل، ولا تزال السلطات تبحث عنه. وهي تقبع الآن في سجن الكاظمية، وتعاني من الاكتئاب والسكري وضغط الدم.

وظل التعذيب وإساءة المعاملة يمارَسان بطريقة منظمة في العراق منذ عام 1979، عندما تولى صدام حسين رئاسة الجمهورية. وبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، والذي أطاح بصدام وحكومته، ورداً على العنف من جانب الجماعات المسلحة، قامت قوات الائتلاف والقوات العراقية باعتقال عشرات الآلاف من الأشخاص تعسفياً وبدون تهمة أو محاكمة لعدة أشهر أو حتى لسنوات. واعتُقل العديد منهم بمعزل عن العالم الخارجي بدون السماح لهم بتوكيل محاميين، الأمر الذي جعلهم عرضة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. واحتُجز بعضهم في مراكز اعتقال سرية – وهي أماكن اعتقال غير معترف بها خارج نظام السجون – حيث تفشت ممارسة التعذيب وإساءة المعاملة. ومن بين تلك الأماكن مركز الاعتقال الموجود في مطار المثنى القديم في بغداد، الذي أُطلق منه سراح 95 معتقلاً من المصابين بالصدمة في أبريل/نيسان 2010، بينما نُقل الآخرون إلى سجن الرصافة.

وقامت منظمة العفو الدولية بجمع شهادات عديدة حول التعذيب وغيره من الانتهاكات من المعتقلين الحاليين والسابقين وأقرباء المعتقلين. ومنذ عام 2008، زارت المنظمة إقليم كردستان العراق عدة مرات لإجراء بحوث حول حقوق الإنسان، ولكنها لم تتمكن من زيارة أجزاء أخرى من البلاد بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة.

© Amnesty International

«لقد تم تعذيبنا [الأب والابن] بالطريقة نفسها: التعليق من سرير بوضع مقلوب، والخنق بوضع كيس بلاستيك على الرأس، والضرب، والصعق بالكهرباء على مختلف أجزاء الجسم. وتستغرق عملية التعليق نحو 30 دقيقة... وقد تعرضتُ للتعذيب ثلاث مرات وللضرب عدة مرات، وصعقوني بالكهرباء مرتين. وبعد ذلك اعترفت. اعترفت بأفعال لم أكن أعرف عنها شيئاً».

معتقل عراقي متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2010.

خلفية

بعد مضي نحو ثماني سنوات على غزوه بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003، لا يزال العراق أحد أكثر بلدان العالم خطورة. وقد استمر العنف منفلتاً من عقاله وارتُكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على أيدي جميع الأطراف، ووصل بعضها إلى حد جرائم الحرب.

وقتلت الجماعات المسلحة آلاف المدنيين، بينهم أفراد الأقليات العرقية والدينية، في هجمات انتحارية وغيرها من الهجمات. كما قامت باختطاف آخرين وتعذيبهم ثم قتلهم.

واعتقلت القوات العراقية والأمريكية عشرات الآلاف من الأشخاص بدون تهمة أو محاكمة لمدد وصلت إلى سبع سنوات، وغالباً بدون السماح لهم بتوكيل محاميين وبدون إتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية اعتقالهم أمام محاكم مستقلة. كما قامت بتعذيب المعتقلين لإرغامهم على «الاعتراف» وقدمتهم إلى محاكمات جائرة للغاية. واستُخدمت عقوبة الإعدام على نطاق واسع، حيث وصل عدد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام إلى 1300 شخص.

إن الحكومة العراقية الجديدة التي شُكلت أخيراً في ديسمبر/كانون الأول 2010 بعد مرور تسعة أشهر على الانتخابات البرلمانية، تواجه تحديات هائلة في ظل تفشي العنف المستمر وتدمير البنية التحتية وتعمُّق الفقر وضعف الاقتصاد. ومن بين تلك التحديات ضمان المحافظة على سلامة السجناء وتحسين أحوالهم.

صورة الغلاف: أحد المعتقلين معصوب العينين في قاعدة أمريكية عراقية مشتركة بغربي بغداد، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. © Chris Hondros/Getty Images
أعلاه: سجن سوسي بإقليم كردستان العراق، يونيو/حزيران 2010

«[كان المعتقلون] معصوبي الأعين ومقيدين، وقد تعرضوا للضرب بأسلاك صناعية وقطع خشبية بهدف انتزاع اعترافات منهم».

مقتطف من وثيقة عسكرية نشرها موقع ويكيليكس، وتحدث فيها عن حادثة تعذيب على أيدي قوات الأمن العراقية.

وقد رسمت صورة قاتمة لتفشي إساءة معاملة المعتقلين التي تُرتكب ويفلت مرتكبوها من العقاب – وهي صورة تعززها آلاف الوثائق الأمريكية التي لم تكن متاحة في السابق ونشرها موقع ويكيليكس في أكتوبر/تشرين الأول 2010.

في مطلع عام 2009، عندما بدأت القوات الأمريكية بنقل المعتقلين الذين كانوا محتجزين لديها الى السجون الخاضعة للسلطات العراقية، حذرت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان من أن هؤلاء السجناء سيكونون عرضة لخطر التعذيب في السجون التي يديرها العراقيون إذا لم يتم تنفيذ الضمانات الصارمة. وقد تجاهلت الحكومة الأمريكية تلك التحذيرات ولم توضع أية ضمانات فعالة خاصة بحقوق الإنسان.

ولا يزال نحو 30,000 رجل وامرأة قيد الاحتجاز على الرغم من إطلاق سراح مئات المعتقلين وقانون العفو لعام 2008 الذي ينص، في معظم الحالات، على إطلاق سراح المحتجزين بدون محاكمة بعد مرور ستة أشهر أو 12 شهراً،

في عام 2008 أقر مجلس النواب العراقي قانوناً يقضي بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ولكن الحكومة العراقية لم تقم حتى الآن بإيداع الأوراق ذات الصلة لدى الأمم المتحدة. وليس ثمة ما يشير إلى أن الحكومة تعتزم التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يدعو إلى إنشاء آلية وقائية وطنية، وفتح المجال أمام الهيئات الوطنية والدولية للقيام بزيارات منتظمة إلى مراكز الاعتقال.

بحسب طبيعة الجريمة المزعومة. إن جميع هؤلاء المعتقلين عرضة لخطر الاختفاء القسري والتعذيب أو إساءة المعاملة.

وفي السنوات الأخيرة، أعلنت السلطات العراقية عن إجراء تحقيقات في قضايا تعذيب بارزة، بيد أنه لم يتم الإفصاح حتى الآن عن نتائج تلك التحقيقات، إن أُجريت، ولم يتم تقديم الجناة إلى ساحة العدالة. وهذا ما أدى إلى تعميق ثقافة الإفلات من العقاب.

استخدام التعذيب

تستخدم قوات الأمن العراقية التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة لانتزاع «اعترافات» من المعتقلين أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، ولاسيما في مراكز الاعتقال – وبعضها سري – التي تخضع لسيطرة وزارتي الداخلية والدفاع. كما أن المحكمة الجنائية المركزية العراقية، التي تعقد محاكماتها في بغداد وغيرها من المحافظات، كثيراً ما تدين المتهمين على أساس هذه «الاعترافات»، على الرغم من وجود أدلة واضحة على وقوع التعذيب في العديد من الحالات.

وذكرت وزارة حقوق الإنسان العراقية في تقريرها السنوي لعام 2009 أنها سجلت 509 مزاعم تعذيب على أيدي قوات الأمن العراقية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذا العدد الكبير المثير للقلق إنما هو أقل من حجم الانتهاكات الحقيقي.

ومن أشكال التعذيب التي وردت أنباء بشأنها إلى منظمة العفو الدولية على مدى سنوات: الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب والضرب بالأسلاك وخراطيم

© Amnesty International

«... في تلك الليلة سمع [العريف] أصوات جَلد، وسار عبر الممر وفتح باباً ليجد [ملازماً] يحمل سلكاً كهربائياً رباعياً، ويجلد به باطني قدمي أحد المعتقلين. وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة، ضبط [رقيب] ملازماً وهو يجلد أحد المعتقلين على ظهره بسلك كهربائي...»

مقتطف وثيقة عسكرية للولايات المتحدة عام 2006 نشرها موقع ويكيليكس، وتصف حادثة تعذيب على أيدي الشرطة العراقية.

المياه والصعق بالصدمات الكهربائية والتعليق من الأطراف وثقب الجسم بالحفار الكهربائي والخنق بالأكياس البلاستيكية وخلع أظافر القدمين بالكماشات وكسر الأضلاع. وقد تعرض الأطفال والنساء والرجال لمثل هذه الانتهاكات.

يسار: داخل سجن دهوك في إقليم كردستان العراق، يونيو/حزيران 2010
على عرض الصفحة وسط: لايزال اكتظاظ سجون العراق أمراً شائعاً. تُظهر هذه الصورة، التي أُخذت في 23 يوليو/تموز 2007، مرافق الاعتقال في قاعدة فورود التي تديرها الولايات المتحدة في حي الكاظمية ببغداد.
© Marko Georgiev / The New York Times / Redux / eyevine

«إن أبشع أسلوب من أساليب التعذيب هو الخنق باستخدام الكيس البلاستيكي. فلا يستغرق الأمر أكثر من خمس إلى عشر ثوان قبل أن تبدأ بفقدان القدرة على التنفس. ثم تجد نفسك مرغماً على القول إنك ستعترف وتوقع على أي شيء يريدونه منك. وكان الحراس يسمون هذا الأسلوب 'الأكسجين.'»

معتقل عراقي سابق، متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2010.

في يونيو/حزيران 2009، اتهمت إحدى منظمات حقوق الإنسان في محافظة الديوانية بجنوب العراق قوات الأمن بتعذيب المعتقلين بهدف انتزاع «اعترافات» منهم. وقال محققون في وزارة الداخلية لاحقاً إن 10 سجناء من أصل 170 سجيناً في سجن الديوانية ظهرت على أجسادهم كدمات يمكن أن تكون ناتجة عن التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. وأظهرت صورة فيديو، التقطها أحد حراس السجن على ما يبدو وتم توزيعها عبر الشبكة العنكبوتية في وقت لاحق، سجيناً ملقى على الأرض ويداه مقيدتان خلف ظهره، بينما يقوم الحراس بجلده وصعقه بالصدمات الكهربائية إلى أن أُغمي عليه. وسمع أحد الحراس وهو يقول: «لقد رحل».

وتتحدث وثائق الحكومة الأمريكية التي نشرها موقع ويكيليكس عن كيفية إرغام المعتقلين على «الاعتراف» بارتكاب أعمال «إرهابية» أو قتل أو اعتداء أو حتى بيع مخدرات تحت وطأة التعذيب. وتصف إحدى تلك الوثائق كيف انهال افراد القوات العراقية بالضرب والركل على اثنين من المعتقلين بسبب شرب الخمر ومحاولة سرقة بعض الموز.

أثر التعذيب على الضحايا وعائلاتهم

وقد تجاوز أثر التعذيب على صحة الضحايا الشعور المباشر بالألم أو الخوف. ومن بين العواقب الطويلة الأجل للتعذيب: الأمراض المزمنة، والمشكلات النفسية، والتشوه والندوب، وتلف الأعضاء الداخلية، وكسر العظام، وتلف الأعصاب.

وكان رياض أحد المعتقلين العراقيين السابقين الذين وصفوا لمنظمة العفو الدولية كيف أدى التعذيب إلى تحطيم حياته تحطيماً أبدياً. فالانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها أتلفت كبده، ولذا فهو بحاجة إلى عناية طبية متخصصة ومكلفة، بما فيها احتمال عملية زراعة كبد، وإلى تناول أدوية مدى الحياة ومراقبة دائمة.

ويواجه معظم ضحايا التعذيب قضايا نفسية طويلة الأجل. ومن بين عواقب التعذيب الشائعة اضطرابات الضغط النفسي بعد الصدمة، ومنها ومضات تذكر الماضي والكوابيس والاكتئاب والقلق وفقدان الذاكرة. وهناك العديد من المعتقلين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية لا يتلقون مساعدة نفسية تتعلق بالتعذيب الذي تعرضوا له.

كما يؤثر التعذيب على عائلات المعتقلين. فوفقاً للمجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، فإن الأطفال بشكل خاص هم الأكثر استضعافاً؛ إذ يمكن أن يعانوا من الشعور بالذنب والمسؤولية الشخصية عما حدث لآبائهم المعذبين. كما يعاني أفراد العائلة من الشعور بالقلق والفقد. ويعتقد العديد من علماء النفس أن أفراد العائلة يمكن أن يحتاجوا إلى المعالجة النفسية إلى جانب الناجين من التعذيب.

العنف الجنسي

وردت مزاعم واسعة النطاق بشأن اغتصاب المعتقلين أو التهديد باغتصابهم أو اغتصاب أحبائهم. ويهدف الاعتداء الجنسي، شأنه شأن أشكال التعذيب الأخرى، إلى التسبب بالمعاناة والإذلال والإهانة. كما أنه يُستخدم لإرغام المعتقلين على الإدلاء «باعترافات» أو لانتزاع معلومات منهم أو لمعاقبة المعتقلين.

وقال عضو في البرلمان العراقي، كان قد التقى نزلاء في سجن الرصافة ببغداد في يونيو/حزيران 2009، إن أولئك النـزلاء أخبروه بأنهم تعرضوا للاغتصاب وغيره من أشكال التعذيب، وإنه شاهد علامات على أجسادهم تدعم مزاعمهم. وأعلن مئات النـزلاء في السجن إضراباً عن الطعام في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009 للمطالبة بوضع حد للتعذيب وغيره من صنوف إساءة المعاملة.

وأثار عضو آخر في البرلمان العراقي بواعث قلق خطيرة حول ممارسة العنف الجنسي في السجون. ففي أواسط يونيو/حزيران 2009 على سبيل المثال، قال أحدهم إن قوات الأمن اعتدت جنسياً على ما لا يقل عن 21 رجلاً من المعتقلين في سجني الرصافة والديوانية بجنوب العراق منذ بداية العام. وفي مايو/أيار 2009 استمع وفد من أعضاء لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي كان يزور سجن الكاظمية للنساء ببغداد، إلى سجينتين قالتا إنهما اغتُصبتا مراراً بعد إلقاء القبض عليهما.

احتُجز رمزي شهاب أحمد، البالغ من العمر 68 عاماً، ويحمل جنسية عراقية – بريطانية مزدوجة، بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب بعصا، بعد سفره إلى العراق لتأمين الإفراج عن إبنه عمر. وقد تعرض الرجلان، الأب والإبن، للضرب والخنق والصعق بالصدمات الكهربائية على الأعضاء التناسلية والتعليق من الكاحلين. كما هدد المحققون رمزي باغتصاب زوجته الأولى التي تعيش في الموصل أمام عينيه، وهددوا عمر بأنهم سيرغمونه على اغتصاب والده إذا لم يعترف بعمليات قتل. وقد وقع كلا الرجلين على «اعترافات».

إن للاغتصاب أو التهديد به آثاراً نفسية وجسدية خطيرة على الناجين. فالعواقب الجسدية يمكن أن تتسبب بإصابة الرجال والنساء بأمراض تنتقل عن طريق الجنس، من قبيل فيروس نقص المناعة المكتسب، وخلل في الوظائف الجنسية، وتمزقات أو جروح في الشرج والمهبل تسبب لهم آلاماً طويلة الأجل، بالإضافة إلى الإصابة بكدمات. كما يمكن أن تعاني النساء من حمل غير مرغوب به ومشكلات نسائية تؤدي إلى العقم.

ومن الآثار العقلية الطويلة الأجل على كلا الجنسين: الاكتئاب والقلق وإساءة استخدام الأشياء والرهاب والاضطرابات في الأكل والنوم واضطرابات ما بعد الصدمة والسلوك الانتحاري.

إن الحكومات ملزمة بمعالجة الأذى الذي يسببه التعذيب؛ فالمادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب تطلب من الدولة تعويض وتأهيل ضحايا إساءة المعاملة الجنسية وغيرها من أشكال التعذيب.

© Jenny Matthews

أعلاه: رحيبة القصاب تحمل صورة لها مع زوجها، رمزي شهاب أحمد، في بيتهما بلندن، المملكة المتحدة، تعرض رمزي شهاب أحمد للإيذاء الجنسي وغيره من ضروب التعذيب في العراق، بعدما سافر هناك كي يؤمّن إطلاق سراح نجله عمر.
يمين: محكمة أحد السجون في إقليم كردستان العراق، يونيو/حزيران 2010.

> قال إنهم اغتصبوه بعصا في «قفاه»، ووضعوا كيساً بلاستيكياً على رأسه طول الوقت حتى فقد كل أحساس بأي شيء. ثم كانوا يوقظونه بالصدمات الكهربائية، وأشياء أخرى عديدة، أشياء سيئة للغاية. وفي كل مرة تعرض فيها للاغتصاب، كان الدم ينـزف من الداخل، وكان يفقد وعيه طوال الوقت.»
>
> رحيبة القصاب، زوجة رمزي شهاب أحمد، متحدثة إلى منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2010.

© Amnesty International

© Marko Georgiev / The New York Times / Redux / eyevine

الاكتظاظ والأوضاع المتردية في السجون

يشكل الاكتظاظ مشكلة خطيرة في معظم السجون العراقية، حيث يعاني العديد من المعتقلين من مشكلات صحية نتيجة لذلك. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فإن أحد السجون كان شديد الازدحام في عام 2008 إلى حد أن المعتقلين كانوا مضطرين للنوم على شكل ورديات وتعليق مقتنياتهم على الجدار لتوفير المساحة.

إن الاكتظاظ في مراكز الاعتقال يؤدي إلى تسهيل انتشار الأمراض بين المعتقلين وإضعاف قدرة الموظفين على تلبية احتياجات المعتقلين. كما أن النقص في المياه النظيفة والمرافق الصحية الكافية يمكن أن يؤدي إلى أمراض الإسهالات. ويمكن أن يؤدي التكدس وسوء التهوية إلى انتشار الأمراض التنفسية والجلدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاعر القلق والإذلال والحرمان من النوم التي يكابدها

«إذا أمضى شخص ما ثماني سنوات في السجن بدون محاكمة، ثم 15 سنة أخرى بعد المحاكمة، فما هي الحالة النفسية التي تتوقع أن يعاني منها ذلك الشخص؟»

زوجة أحد المعتقلين، متحدثةً إلى منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2010.

السجناء الذين يُرغمون على استخدام المراحيض والحمامات أمام الآخرين، يمكن أن تتسبب بمعاناة شديدة. وقد عاش العديد من المعتقلين في العراق في مثل هذه الأوضاع لسنوات عدة بدون تهمة أو محاكمة، الأمر الذي زاد من محنتهم.

في 12 مايو/أيار 2010، حُشر نحو 100 معتقل في شاحنتين مصممَّتين لنقل 20 شخصاً لكل منهما. وقد نُقل هؤلاء من معسكر التاجي إلى سجن الرصافة، على بعد ما لا يقل عن ساعة بالسيارة. ولم يكن في الشاحنتين نوافذ ولا تهوية. وعندما وصلوا إلى السجن، انهار 22 معتقلاً، قضى سبعة منهم نحبهم في المستشفى نتيجةً للاختناق.

وتتفاقم مشكلات المعتقلين العراقيين التي تسببها أوضاع السجن المتردية بسبب الافتقار إلى الرعاية

إن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، يقتضيان من الدول أن توفر للمحتجزين خدمات طبية ومرافق صحية وأماكن للتمرينات الرياضية وأماكن إقامة مقبولة وتغذية كافية.

«اقتادوا اثنين منا إلى استاد للجيش في الموصل، حيث كان يوجد تحت إحدى المنصات مركز اعتقال سري، وهو عبارة عن غرفة صغيرة وضعونا فيها. وكان إجمالي عدد المعتقلين في تلك الغرفة 69 شخصاً [وبعد أن نقلونا إلى سجن آخر] وضعونا في غرف صغيرة، حيث وضعوا 25 معتقلاً في كل غرفة. ولم يكن في الغرف أية نوافذ. أما مساحة الغرفة الواحدة فكانت 4x5 أمتار.»

معتقل عراقي، متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2010

© Private

© Private

يسار: أحد السجناء يغتسل في الحمام المتهالك بمرفق الاعتقال في قاعدة فورود التي تديره الولايات المتحدة في حي الكاظمية في بغداد، 23 يوليو/تموز 2007
أعلاه: آثار التعذيب، على ما يبدو، تظهر على جسم عدنان عوض الجميلي، الذي لقى حتفه في الحجز العراقي في مايو/أيار 2007.

الطبية الكافية والمعالجة والأدوية. وغالباً ما تشعر عائلات المعتقلين بأنها يجب أن تشتري الأدوية التي قد لا تستطيع دفع ثمنها وإرسالها إلى السجن. واشتكى البعض من أن حراس السجن يأخذون الأدوية من العائلات ويعدونها بأنهم سيوصلونها إلى المعتقلين، ولكنهم يصادرونها في بعض الأحيان.

وقد أثمرت الضغوط التي مورست على الحكومة لتوفير الرعاية الطبية. فمنذ منتصف 2010، على الأقل، ناشدت منظمة العفو الدولية والسفارة البلجيكية في الأردن السلطات العراقية أن توفر الرعاية الطبية الملحة لأسامة عطار، وهو معتقل يحمل جنسية بلجيكية – عراقية مزدوجة. وخلال شهور، وردت أنباء عن تلقيه الرعاية الطبية التي يحتاجها.

ينص المبدأ 24 من مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بوضوح على أنه ينبغي أن تتاح لكل شخص محتجز أو مسجون فرصة إجراء فحص طبي مناسب في أقصر مدة ممكنة بعد إدخاله الحجز أو السجن، وأن توفر له بعد ذلك الرعاية الطبية والعلاج كلما دعت الحاجة إلى ذلك وبالمجان.

الوفيات في الحجز

قضى عشرات المعتقلين نحبهم نتيجة للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة منذ عام 2004. وغالباً ما لا تذكر شهادات الوفاة الأدلة الطبية على وقوع التعذيب، وكثيراً ما تُعزى الوفيات إلى «توقف عمل القلب» أو «نوبة قلبية» بدون التوصل إلى نتائج مرَضية تبرر ذلك التشخيص. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن أدلة على وقوع تعذيب، من قبيل علامات الضرب والحرق، ظهرت على أجساد المعتقلين.

وقد توفي بعض المعتقلين نتيجة لانعدام الرعاية الطبية. ففي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، توفي في سجن الكاظمية إبراهيم عبدالستار، وهو ضابط كبير سابق في الجيش في عهد الإدارة السابقة لحزب البعث. وزُعم أنه حُرم من معالجته من مرض سرطان المعدة الذي أُصيب به إلى أن نُقل إلى مستشفى الكرخ قبل يوم واحد من وفاته.

وغالباً ما لا يتم إبلاغ عائلات المعتقلين بوفاة أبنائها إلا بعد مرور أسابيع على وفاتهم، وفي بعض الحالات بعد دفنهم.

وفي مايو/أيار 2007، توفي عدنان عوض الجميلي في الحجز، بعد تعرضه للضرب على ما يبدو. وقد وجد ثلاثة أطباء عراقيين قاموا بتشريح الجثة آثار كدمات على أجزاء واسعة من جسمه، ونزفاً داخلياً في الدماغ والعنق والبطن، وتلفاً في الرئتين. وتظهر الصور الفوتوغرافية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية آثار كدمات كبيرة على ظهره وجروحاً في رسغيه. ولم تتم إعادة جثته إلى ذويه، وذُكر أن السلطات دفنته في مدينة النجف.

© AP Photo/Hadi Mizban

معتقل عراقي أطلق سراحه مؤخراً يحي أمه خارج أحد مرافق الاعتقال الأمريكية في حي الدورة ببغداد، 13 إبريل/نيسان 2009

بادر إلى التحرك الآن

يرجى كتابة مناشدات إلى السلطات العراقية والكردية، تطلب منها ما يلي:

- إجراء تحقيقات في حالات التعذيب، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة، ونشر نتائج التحقيقات على الملأ.
- ضمان أن تكون أوضاع الاعتقال متسقة مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء. وتتضمن هذه المعايير تخفيف حالة الاكتظاظ، وذلك بالإفراج الفوري عن المحتجزين بدون تهمة، ما لم توجه إليهم تهم بارتكاب جرائم معترف بها وتتم محاكمتهم بشكل سريع وعادل بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
- تنفيذ بروتوكول إسطنبول كأساس لتوثيق التعذيب، وضمان السماح للمهنيين الطبيين والقانونيين المسؤولين عن تحقيقات الطب الشرعي بتوثيق الانتهاكات بشكل عاجل وبدون خوف من الانتقام.
- تعويض الناجين من التعذيب، بما في ذلك خيار توفير التأهيل، وفقاً للمادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب. وفي حالات الوفاة الناتجة عن التعذيب، فإن لعائلات الضحايا الحق في الإنصاف، بما فيه التعويض.

يرجى كتابة رسائل إلى السلطات الأمريكية تطلب منها:

- استخدام كل نفوذها لدى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لضمان الحماية التامة لجميع المعتقلين من التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، وإجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة في جميع مزاعم التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة، وتقديم كل من تتبين مسؤوليته عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

يرجى الكتابة إلى:

السلطات العراقية وحكومة إقليم كردستان

نوصي بأن تُرسل الرسائل والمناشدات الموجهة إلى رئيسي وزراء العراق وكردستان إلى ممثلي العراق والأكراد في بلدانكم. توجه الرسائل والمناشدات إلى:

السلطات العراقية
السيد نوري المالكي
رئيس الوزراء
قصر المعارض
بغداد، العراق
المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

حكومة إقليم كردستان
الدكتور برهم صالح
رئيس الوزراء
حكومة إقليم كردستان العراق
إربيل، جمهورية العراق
المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

حكومة الولايات المتحدة
The Honorable Hillary R. Clinton
Secretary of State
U.S. Department of State
2201 C Street, N.W.
Washington DC 20520، USA
Fax: + 1 202 261 8577
E-mail: Secretary@state.gov
Salutation: Dear Secretary of State

منظمة العفو الدولية

منظمــة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شـخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شـخص بجميع حقوق الإنسـان المكرسـة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مسـتقلة عن أية حكومـة أو إيديولوجية سياسـية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسـي هو مسـاهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

رقم الوثيقة:
Index: MDE 14/001/2011
Arabic

يناير/كانون الثاني 2011
January 2011

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org